

دور النقابة العمالية في بناء العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية دراسة ميدانية لمؤسسة كوسمتيك - رويبة -

THE ROLE OF THE SYNDICATE IN BUILDING SOCIAL RELATIONS IN THE ALGERIAN COMPANY- FIELD STUDY OF ROUIBA'S COSMETIC FONDATION

عائشة مخلوفي^{1*}، سامية فرفار^{2*}

¹ جامعة العقيد ألكي محند اولحاج، البويرة (الجزائر). a.makhloufi@univ-bouira.dz

² جامعة العقيد ألكي محند اولحاج، البويرة (الجزائر). s.farfar@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2023/06/18

تاريخ الاستلام: 2022/06/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز دور النقابة في بناء العلاقات الاجتماعية سواء بين العمال فيما بينهم أو بين العمال والإدارة، للحفاظ على المؤسسة الصناعية في ظل التحولات الاجتماعية الاقتصادية السياسية والقانونية مع الانفتاح الاقتصادي الذي وضع النقابة و المؤسسة في موقع الخطر . فرغم وعي كل من النقابة و العمال بمخاطر الانفتاح الاقتصادي على المؤسسة في ظل ضعف إمكانياتها جعل النقابة تعجز عن بناء روابط و علاقات اجتماعية تسمح بمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها المؤسسة و العمال على حد سواء و الحفاظ عليها باعتبارها مكسب للعمال و المجتمع. كلمات مفتاحية: النقابة، التنظيم الصناعي، التضامن العمالي، العلاقات الاجتماعية، الثقة.

Abstract:

This study aims at shedding light on the role of the syndicate in building social relations either between workers themselves or workers and the administration, in order to preserve the industrial company in light of the social, economic, political and legal mutations and the economic openness that have put the syndicate and the company in a dangerous spot.

In spite of the awareness of the syndicate and workers of the dangers of economic openness on the company in light of its weakness, the syndicate became unable to build social ties and relations that allow it to confront the different challenges facing the company and the workers alike and preserve it considering that it is a gain for both workers and society.

Keywords: Syndicate; Industrial Organization; Labor solidarity; Social Relation; Trust.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن تفاعل النقابة و العمال أمر حتمي باعتبار أن قوة النقابة تستمد من القاعدة العمالية و الاحتكاك الدائم بينهما لتحديد مطالبها المادية و المعنوية من جهة، و من جهة أخرى وضعية المؤسسة الاقتصادية من أجل تسهيل تلبية هذه المطالب و تحقيق مكتسبات العمال و الحفاظ على المؤسسة، و بذلك تعتبر النقابة الموجه الأساسي لبناء علاقات اجتماعية مبنية على الثقة بغض النظر على نوع الروابط الاجتماعية بين أعضاء التنظيم في المؤسسة (الدموية و الحديثة).

فالنقابة العمالية دورها الأساسي هو بناء العلاقات الاجتماعية أساسها الثقة بين العمال من جهة و بين العمال و الإدارة من جهة أخرى، لتعزيز الروابط و العلاقات الاجتماعية بين مختلف أعضاء التنظيم والنهوض بالمؤسسة و تحقيق الفعالية الاقتصادية لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي يمر بها المجتمع .

فالنقابة بشكل عام مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة، ففي الجزائر و في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات احتلت النقابة و العمال على حد سواء مكانة مهمة في القطاع الصناعي باعتبارها شريك اجتماعي تساهم في التخطيط و تجنيد العمال لانجاح هذه المخططات، من خلال شبكة العلاقات التي بنتها النقابة مع السلطة من جهة ومع العمال من جهة أخرى ، لذلك فالتحول الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وإعادة النظر في مؤسسات الدولة عمل على تراجع دور المؤسسات في المجتمع و بذلك تراجع دور و مكانة النقابة في المؤسسة و في المجتمع بشكل عام ، بعد توقف الاستثمارات المنتجة، وارتفاع نسبة البطالة و بالتالي على ضوء ما سبق جاءت إشكالية الدراسة:

كيف ساهمت النقابة في ظل هذه التحولات التي تمر بها الجزائر مع تراجع مكانتها في البناء الاقتصادي في الحفاظ على دورها في بناء علاقات اجتماعية داخل المؤسسة

سواء بين العمال فيما بينهم أو بين العمال و الإدارة تسمح بتحقيق الفعالية التنظيمية و الحفاظ على المؤسسة الصناعية كوسمتيك - روية باعتبارها مكسبا للعمال و المجتمع على حد سواء؟.

و منه جاءت فرضية الدراسة: بقيت النقابة محافظة على دورها في بناء علاقات اجتماعية تسمح بمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية و الاجتماعية للحفاظ على المؤسسة الصناعية في ظل الانفتاح الاقتصادي و تدهور النظام الاجتماعي للنهوض بالمؤسسة و المجتمع على حد سواء، من خلال الحفاظ على مكانتها لدى العمال و التفافها حولهم و تحقيق التماسك بينهم.

و من أجل تحليل فرضية الدراسة و في ظل إشكالية دور النقابة في بناء علاقات و روابط اجتماعية سواء بين العمال فيما بينهم أو بين العمال و الإدارة للحفاظ على المكتسبات المادية و المعنوية لهم خاصة مع التحولات السياسية و الاقتصادية و بذلك بناء علاقات اجتماعية تسمح برفع التحديات التي تواجهها المؤسسة الصناعية و رفع كفاءتها الإنتاجية، و للوصول إلى نتائج حسب الأهداف المسطرة، فقد سعت الدراسة لتطبيق المنهج الكيفي و هذا من خلال دراسة وحدة (كوسمتيك- روية) المتواجدة في الجزائر العاصمة و التابعة للمؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات و مواد الصيانة E.N.A.D. بحيث استهدفت الدراسة عمال و عاملات الأقسام الدنيا المرتبطين خاصة بالعملية الإنتاجية و ذلك في إطار تحليل المحتوى باستخدام تقنية المقابلة الموجهة، بحيث قمنا بإجراء 30 مقابلة و التي امتدت من 24 / 01 / 2017 إلى غاية 16 / 02 / 2017 .

أما طريقة التحليل المعتمدة باعتبار أن المغزى الرئيسي للمقابلات هو إيجاد محاور للموضوعات من أجل هيكلية خاصة ضمن مسارات تطور الظاهرة عبر تاريخها و بالمراحل التي مرت بها المؤسسة، و الذي يركز على سرد المبحوث للمواضيع الأساسية، من خلال وصف الأوضاع و الحوادث و الظروف التي عاشتها و تعيشها المؤسسة و العمال بالرجوع

إلى واقع المؤسسة منذ نشأتها و تأثيرها و تأثرها بالظاهرة المدروسة (LE BARBILLON , 2012 : 29).

2. الحركة العمالية و النقابية في الجزائر ما بين (1962-1979):

تشكلت النقابة العمالية في الجزائر نتيجة الظاهرة الاستعمارية وبالتالي فهي ليست وليدة التطور الطبيعي لنظام الإنتاج الذي يفرض التحول النوعي في العلاقات بين العمال وارياب العمل باعتبار أن نظام الإنتاج السائد في الجزائر كان مبني بشكل عام على شكل من أشكال الملكية للأراضي يعترف فيها الفرد أو الأسرة بملكية الجزء الذي يستغله.

فالنقابة لم تكن متواجدة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر وإنما تولدت نتيجة القهر الاجتماعي والاقتصادي الذي مارسه فرنسا ضد المجتمع الجزائري عامة والعمال خاصة بعد نهب الأراضي والممتلكات و تشكيل الطبقة العمالية واستغلالها وممارسة التمييز العنصري في تحقيق المطالب بين العمال الفرنسيين والجزائريين، الأمر الذي أدى إلى استحالة تحقيق المطالبة الاقتصادية وبالتالي أدى إلى تحول هدف النقابة.

لذلك فإن هدف النقابة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية يتحول الى مطلب أساسي و هو تحرير البلاد و هذا ما جعل الاندماج كلي في الأهداف بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين و جبهة التحرير الوطني منذ ولادته، و بالتالي أعطى الأولوية من أجل النضال السياسي لتحقيق الاستقلال و تحرير الجزائر، فرغم إعلانه عن استقلاله العضوية عن جبهة التحرير الوطني ، فقد ظل تحت وصايتها بصفة كلية و دون قيد أو شرط.(DJEGHLOUL,1986:103).

أما بعد الاستقلال تأثرت البنية الاقتصادية للجزائر بعد إخلاء المعمرين للمؤسسات و تخريبها ، و ترتب على هذا إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد الذي أصبح شبه مشلول، و لم يكن الأمر مقتصرًا على المؤسسات الصناعية في المدن بل حتى في المزارع حيث انسحب الأوروبيون بشكل جماعي من الأرياف، إضافة إلى هذه الأزمة الاقتصادية

كانت هناك أزمة سياسية حادة صائفة 1962 ، نتيجة الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة و المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني التي انتهت بانتصار هذا الأخير ، أين لعبت النقابة دور المحايد الذي لم يرضي المكتب السياسي و هذا أدى إلى ظهور صراع بين التنظيمين، إلا أن هذا الخلاف انتهى في 20 ديسمبر 1962، أين التزم اتحاد العام للعمال الجزائريين بتأييد سياسة البلاد الاقتصادية و الاجتماعية (بولكعيبات، 2018 : 46).

و بذلك بقيت النقابة الجزائرية مرتبطة بجهة التحرير الوطني كحزب سياسي وحيد في البلاد، و ذلك نتيجة التناقضات التي كان يعيشها الجزائريون في ذلك الوقت و خاصة العمال و المتمثلة في :

- يد عاملة غير المؤهلة و بالتالي عدم التحكم في التكنولوجيا المتوفرة آنذاك.

- يد عاملة ذات أصول اجتماعية فلاحية ناتجة عن الهجرة و الزوح الريفي، و

التخلي عن العمل الزراعي (DJEGHLOUL , 1986 :107).

و طرحت مسألة القانون الأساسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في بلد اختار مسار الإصلاحات الاقتصادية خاصة، خيارا له من أجل بناء الوطن، حيث أن جهة التحرير تحولت إلى حزب وحيد استطاع أن يجعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت سيطرته، بحيث أصبح عبارة عن منظمة جماهيرية. هذه الوضعية جعلته يسلك مسار النقابية ذات الطابع السياسي أكثر منه مطلبية وتمثيلية للعمال، كما أن النشاط النقابي خاصة على مستوى القاعدة محدودا في مجال الأجور فقط، و هي تحت رقابة الحزب، و لم يتعداه إلى مطالب أخرى، و بالتالي فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين كان دائما وسيلة في يد الحزب الواحد مسخرا للتكفل بالتوجهات السياسية و الاقتصادية المتبناة من طرف الحكومة المتعاقبة بعد الاستقلال، و التي انتقدت جميعها الرفاه الاجتماعي و الامتيازات التي تستأثر بها الطبقة البرجوازية والبيروقراطية الجديدة (DJEGHLOUL , 1986 :107).

انطلاقاً من هذه المعطيات وجد الاتحاد العام للعمال الجزائريين نفسه دون آفاق و الانجازات حقيقية تذكر في المجال المهني، فمن جهة لم ينجح في تنظيم العمال الزراعيين كما كان يأمل مؤسسيه و من جهة أخرى كان ميلاده قد تم آلياً في القطاع العمومي، فالأمر لم يكن كذلك بالنسبة للقطاع الخاص، ما عدا المتعلق بالمؤسسات المسيرة من طرف الأجانب، و بالتالي النقابة في هذه المرحلة أصبحت ممثلاً للدولة لدى العمال وليس العكس . (ADDI, 2002 :75)..

هذه التناقضات أثرت على النشاط النقابي ككل، إذ أدت بالنقابة إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي، و لذلك عملت تحت غطاء الحزب الذي بدوره يخضع للسلطة الحاكمة و بالتالي لم تكن سوى منظمة جماهيرية تعمل على تحقيق السياسة التنموية في الواقع الميداني و عليه انقسمت السياسة النقابية إلى قسمين :

القسم الأول : و هو مطلبى يتعلق بمسألة الأجور و المطالبة برفعها إلى مستوى يكفل العيش الكريم للعامل، غير أن هذا النضال ارتبط بمجموعة صعوبات تتمثل في انتهاج الدولة سياسة التقشف حتى لا تنشأ طبقة برجوازية تستأثر بالخيرات الوطنية، و كذلك عدم تنظيم القطاع الخاص بشكل دقيق و واضح، إضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة، أما في القطاع العمومي الذي كان يشكل عصب الاقتصاد الوطني فإن النقابة المطالبة تعتبر غير موجودة ضمنه لسيادة نمط التنظيمي البيروقراطي فيما يخص هذه المطالب، وباعتبار أن المؤسسات العمومية تابعة للدولة مثلها مثل التنظيم النقابي السائد آنذاك .

القسم الثاني : يتعلق بالنواحي الإدارية و ذلك لارتباط النشاط النقابي بالجوانب السياسية المتعلقة بتحقيق المصلحة العامة الوطنية، و تطوير البلاد و الرقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة .

فالساحة الوطنية في هذه المرحلة لم تشهد احتجاجات أو إضرابات عمالية واسعة النطاق خاصة في القطاع العمومي، كون أن التنظيم النقابي الوحيد آنذاك هو

الاتحاد العام للعمال الجزائريين كان تابعا لحزب جبهة التحرير الوطني بإضافة إلى انعدام الشرعية القانونية لتنظيم مثل هذه الاحتجاجات، حيث شهدت الجزائر منذ بداية الستينات بعض الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الخاصة بعالم الشغل، أخذت شكل إضرابات عمالية التي تعكس إلى حد ما موازين القوى بين الحركة العمالية الجينية، و القوى الاجتماعية الجديدة التي اعتلت سدة الحكم بعد الاستقلال .

كانت هذه الحركات المطالبة العمالية حتى نهاية السبعينيات متمركزة في القطاع الخاص الوطني و الأجنبي الذي اكتسب تجربة نقابية طويلة تستمد جذورها للفترة الاستعمارية، و بالتالي حتى نهاية السبعينيات الاحتجاجات العمالية كانت قليلة مع تسجيل اندلاع بعض الإضرابات هنا وهناك، و لكنها تبقى مكثفة في قطاع الأشغال العمومية و الوحدات الصغيرة و القطاع الخاص (CHIKHI, 1994:7)، لأن التنظيم النقابي الرسمي الوحيد في هذه المرحلة كان يتكفل بمنع الاحتجاجات العمالية أكثر من تكلفة بتأطيرها، و يسعى جاهدا لجعلها تنتهي دون تحقيق المطالب العمالية، التي لا تتعدى المطالب بزيادة الأجور باعتبار أن الأجور كانت تتفاوت خاصة بين القطاعين الصناعي و القطاع الزراعي من جهة و حتى بين القطاعات الصناعية نفسها من جهة أخرى.

هذا ما جعل الحكومة تقوم بعدة محاولات من أجل التقليل من هذا التفاوت، و قد استطاعت المؤسسات التغلب عليها عن طريق الخدمات و المكافآت الإضافية ، كالنقل، السكن، الإطعام الأمر الذي أدى إلى وجود منافسة بين المؤسسات في استقطاب اليد العاملة خاصة المؤهلة (الجريدة الرسمية: 725-735). و بناء على هذا جاء قانون الأساسي العام للعمال (القانون رقم 12 /78) . الذي حاول القضاء على التفاوت و تحقيق سياسة عامة للأجور مبنية على ضمان المساواة و العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، و عليه فقد عملت الحكومة على تحديد الأجور لارتباط هذه الأخيرة بتحقيق

الأهداف المخططات التنموية التي انتهجتها الدولة، كما ارتبط تحديد الأجور بثلاث متطلبات أساسية حددتها المادة 128: (محيو ، 1982 : 204-206).

- متطلبات التنمية و أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المخطط لها .
- تطور الإنتاج و القيمة المضافة .
- سياسة توزيع العادل للدخل الوطني و آثار النمو الاقتصادي.

إضافة إلى هذا ارتبط الحد الوطني المضمون للأجور بالحاجات الاستهلاكية، هذا سعيًا من الحكومة لتخفيف التفاوت بين الأجور الصناعية و الأجور الزراعية حسب المادة 129، و على هذا الأساس التنظيم النقابي الجزائري لم يكن باستطاعته التكيف مع التناقضات الاجتماعية، و أنه في طريق فقدان التدريجي لقيمته كتنظيم نقابي ممثل وحيد للعمال، و اهتزاز مكانته بين أفرادها و فقدانه لثقتهم به (محيو، 1982 : 206).

3. الحركة العمالية و النقابية في الجزائر ما بين (1980-1990):

رغم طغيان الجوانب الإدارية على الجوانب المطالبية، حاولت النقابة الدفاع عن المطالب العمالية و خاصة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، فإتباع إعادة الهيكلة أدت إلى وقوع حركات احتجاجية تمثلت أساسًا في الإضرابات التي شهدتها بعض المؤسسات الصناعية و التي يعترف بها رسميًا (الإضراب)، إذ تعرضت للقمع من قبل السلطات الجزائرية التي كانت ترفض مثل هذه الاحتجاجات التي تعد مخالفة للقانون .

لكن رغم القمع الذي تعرض له العمال إلا أن النشاط النقابي بقي على حاله و ذلك لاعتماده على ترسيخ بعض المعطيات المتعلقة بالعمال المرتبطة أساسًا بالجوانب الاجتماعية لهم (الملي، 1984 : 289) .

ففي ظل العلاقات الاجتماعية الجديدة للسلطة التي يميزها التوترو التذمر المتصاعد للعمال في المؤسسات، و التنافر نتيجة تدهور قدرتهم الشرائية بسبب تطبيق المادة 120 من القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني و التي تنص على إعادة تنظيم

الحزب و هيكلته و التحكم في المنظمات الجماهيرية و إلغاء سياسة التصنيع المنتهجة في السبعينيات، و بعد انعقاد المؤتمر السادس لاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت شعار "وحدة ، عمل ، تطور" بإشراف هياكل حزب جبهة التحرير الوطني نوقشت فيه المشاكل العمالية المطروحة على الساحة الوطنية كما تم فيه التأكيد على إعادة تنظيم الهياكل النقابية ، و ذلك بإلغاء النقابات الوطنية ، حيث تم حل الفيدرالية الوطنية و استبدالها بقطاع وطني مهني ، ظهر جليا هنا تدخل الحزب في مهام النقابة، و مشاكل العمال السوسيو مهنية ، محاولا إثبات عجز النقابة عن أداء مهامها و أنها غير قادرة على تحمل مسؤولياتها ، و يجب عليها طلب المساعدة من الحزب مما أدى إلى التغيير الجذري في القيادة العليا ، حيث تم استبعاد 12 فيديرياليا تم طردهم من المركزية الحزبية لحزب جبهة التحرير الوطني و الاتحاد العام للعمال الجزائريين (الميلي، 1984 : 289).

و بالتالي فقد كان هناك اندماج شبه كلي للهياكل النقابية داخل أجهزة الدولة، وقد استمرت هذه المرحلة من 1962 – 1988 بحيث عرفت النقابة في هذه المرحلة نفس الأدوار و قامت بنفس المهام، رغم بعض الاختلافات النسبية في بعض مراحل التي لم تؤثر على أدوارها و مواقفها الأساسية، و بالتالي فإن الحركة العمالية الجزائرية المتمثلة في نقاباتها ضمت صوتها منذ اللحظة الأولى إلى جبهة التحرير الوطني قبل و بعد الاستقلال (منظمة الوحدة العربية، 1978 : 243) .

4. الحركة العمالية و النقابية في الجزائر من سنة 1988 إلى يومنا هذا :

فبعد أحداث أكتوبر 1988 و ما تبعها من تغيير سياسي و قانوني كالاقرار بالتعددية السياسية و النقابية (دستور 23 فيفري 1989) ، بالإضافة إلى الأزمة التي يعرفها النظام السياسي الجزائري فيما بعد، و الصعوبات التي وجدها في عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، و التي اقترنت بأزمة اقتصادية و سياسية و أمنية، فكل هذه المتغيرات جعلت الحركة النقابية تعرف تغييرا في أدوارها التقليدية بتكون حزب

سياسي جديد سنة 1997 (تجمع الوطني الديمقراطي)، انخرطت فيه أغلب قيادات النقابية (جابي ، 2001 : 95-97).

وبالتالي فإن ابتعاد عن السلطة نجده أكثر في الأشكال المطالبة الجذرية، كالإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد أكثر من مرة ابتداء من التسعينيات، و التي لا يمكن لها أن تتجاوز اللعبة السياسية المعقدة في الجزائر، و بالتالي فرغم هذا فإن الاستقلالية التامة بين النقابة و السلطة لم تكن واردة تماما، و بالتالي فقد استمرت النقابة في لعب أدوارها السياسية القديمة (جابي ، 2001 : 95-98).

لهذا فالكثير من الدلائل تشير إلى أن البروقراطية النقابية التي عرفت كيف تعيد إنتاج نفس القيم و الممارسات رغم الجو التعددي الجديد، و هي عملية سهلا جو العنف الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة، كما أن استمرار الطابع الريعي و التسيير الاقتصادي ساهم هو الآخر في استمرارية البروقراطية النقابية، و هو ما يفسر جزئيا دفاعها غير المبدئي على القطاع العام، الذي يعتبر المجال الاقتصادي و الاجتماعي المناسب لإعادة إنتاج نفسها و وسيلة ترقيتها الرئيسية عكس القطاع الخاص الوطني و الأجنبي الذي يتميز بضعف التأطير النقابي حتى الآن، لأنهما يتميزان بضعف استعمالهما كفضاءات للترقية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للنخب النقابية، التي تعودت على العمل في فضاءات القطاع العمومي (جابي ، 2001 : 101-102).

لذلك في الجزائر و نتيجة للأوضاع الاجتماعية من جراء حالة العنف التي عرفتها طيلة عشرينين، و كنتيجة منطقية لعملية التحول الاقتصادي و الاجتماعي، فقد أعيد النظر في مؤسسات الدولة و فاعليها الرئيسيين. فتوقف الاستثمارات المنتجة أدى إلى توقف الآلة الإنتاجية، و ازدادت حدة البطالة، و تقليص عدد العمال وتسريحهم، و خصوصية المؤسسات، الذي فرضته المؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي من جراء المديونية الخانقة، و الذي لاقى قبولا كبيرا على المستوى الوطني السياسي و الإعلامي، و حتى الجامعي، الذي بدا مستسلما له كأمر واقع لا مفر منه حتى لدى النخب، التي كانت

تملك مواقف نقدية في السابق، و بذلك فقد جعل الوضع السياسي و الاقتصادي العام الحركة العمالية و النقابية تحتل موقع دفاعيا. بعد المأزق الذي وصلت إليه الحركات الاجتماعية الشعبية من جراء حالة العنف الذي لجأت إليه التيارات الدينية (جاي ، 2001 : 154-155) .

هذا الوضع الذي أعطى للسلطات العامة كل ما يبرر تقييد الحريات النقابية و بذلك أدى بالدولة و أجهزتها المختلفة إلى اتخاذ مواقف أكثر تصلبا اتجاه كل التغييرات المختلفة للمجتمع من خلال حظر التجمعات و غيرها من المظاهرات في الشوارع على الخصوص ، فازدادت بذلك القطيعة بين الدولة و المجتمع (GRAINE , 2010 :11).

و بالتالي يتفق العديد من الباحثين على أن الطبقة العاملة في بلدان الدول النامية من أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعاني من الآثار السلبية المترتبة على سياسيات التحرر الاقتصادي و الخصوصية، ففي ظل هذه السياسات يواجه العمال مخاطر التهميش، سواء باستغنائهم عنهم، أو بفرض شروط عمل أكثر إجحافا. و مما لا شك فيه هو قدرة الطبقة العاملة في أي مجتمع على التغلب على الأوضاع المجحفة، التي تفرزها سياسات السوق مرتبط بسمات الطبقة العاملة نفسها، مصادر القوة و كيفية استخدامها، و البعض الآخر مرتبط بالتنظيمات النقابية المعبرة عن الطبقة العمالية من حيث طبيعة العلاقة بالدولة و مدى الاستقلال الذي تتمتع به هذه المنظمات، و مدى تمثيلها للعمال و قدرتها على التعبير عن مصالحهم و الدفاع عنها . و بناءا على مدى توفر هذه المتطلبات من عدمها يتحدد مسار الحركة العمالية أمام الطبقة العاملة، في ظل اقتصاد السوق و الخصوصية (محمد علام، 2004: 115) .

فانخفاض العام ليد العاملة و في تكاليف الإنتاج، و الأهمية المتزايدة للتطور التكنولوجي، و نقل الإنتاج من الدول المتقدمة إلى الدول منخفضة الأجور، و بالتالي فإن موضوع المطالب أصبح مختلفا تماما بعدما كان يركز على زيادة الأجور و تحقيق التوازن بين الأجور و القدرة الشرائية للعمال، و بذلك لم يعد يركز على الأجور الضعيفة بقدر

ما أصبح يرتكز على مستوى و أشكال العمالة، و التي أصبحت المحور الجديد للتفاوض ، و يمكن أيضا أن يضاف إلى ذلك نظام العمل و الوضع الاقتصادي العام، فهذا التحول لم يكن مفاجئا، و لكنه يفسر جزئيا الصعوبات التي تواجهها المنظمات النقابية، باختفاء العمود الفقري للنظام الاقتصادي (المصنع)، و بذلك يرتبط مجال المواجهة الاجتماعية غير قابلة للتفاوض، و المرتبطة بالنتائج المترتبة على النقابات و استخدام عمولة الاقتصاد، و الذي أصبح عنيفا مع نهاية القرن العشرين و أكثر رمزية منه من الفاعلية (SABINE, 2010 : 83).

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري مبني على الاقتصاد الريعي في ظل ضعف إنتاجية المؤسسة الاقتصادية بعد تبني الجزائر سياسة التسيير الاشتراكي للمؤسسات والذي أعطى مكانة مهمة للنقابة والعمال على حد سواء، مع التوظيف غير العقلاني للموارد البشرية خاصة بعد الثمانينيات الأمر الذي أدى بالدولة اللجوء الى المديونية والتي تحكمت فيها المنظمات العالمية خاصة (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) في اطار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العالمية في ظل الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الاشتراكي و الرأسمالي، مما أدى الى تراجع القطاع الصناعي باعتباره المحرك الأساسي للنظام الاجتماعي و تدهور الإنتاج، وتسريح العمال مما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة، و بذلك تراجع دور النقابة و تدهور مكانتها و تعجزها عن الدفاع عن المؤسسات والعمال على حد سواء، و بالتالي تحولت إلى تنظيم يحاول الدفاع عن المكتسبات التي حققتها في ظل التسيير الاشتراكي. خاصة بعد تبني الدولة سياسة الاستثمارات الأجنبية و خصوصية بعض المؤسسات، وفتح المجال أمام المنافسة الشرسة دون وجود سند قانوني يستطيع حماية هذه المؤسسات.

5. تحليل فرضية الدراسة:

من خلال تحليل المقابلات التي كان ميدانها المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات و مواد الصيانة وحدة (كوسمتيك - روية) و التي كانت اسئلتها تتمحور حول دور النقابة

في بناء علاقات اجتماعية تسمح بمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي، و هذا من خلال إبراز أسس بناء العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى تماسك العمال و التي يمكن من خلالها تحقيق مطالب العمال من جهة و رفع التحديات من أجل الحفاظ على المؤسسة و رفع إنتاجها في ظل انفتاح الاقتصادي و المواجهة الشرسة من جهة أخرى توصلنا إلى مايلي.

إن وضعية المؤسسة و مكانتها في الاقتصاد الوطني في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات التي أعطت أولوية التسيير للجانب الاجتماعي على الجانب الاقتصادي، و بذلك أولت أهمية كبرى للعمال و التنظيمات النقابية على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي مما سهل عمل النقابة من خلال التفافها بالعمال، مثلما يوضحه المبحوث رقم 05، 46 سنة من العمر، 27 سنة أقدمية، تنفيذ، قسم الإنتاج "... النقابة تدهورت من بداية سنوات الألفينيات، منذ مغادرة النقابيون الأوائل، عندما يجد العامل مخطئ يحاسبه، وعندما يجد المدير مخطئ لا يحب الخسارة، أنا دخلت المؤسسة عمري 20 سنة في 1994، لم تكن عندي بطاقة الجيش، جاء مسؤول المستخدمين أراد توقيفي، وقفت عن الباب، جاء النقابي حكيت له، قال لي اذهب للعمل وأنا أتولى الأمر ..."، فالتسيير الاشتراكي جعل من النقابة شريكا اجتماعيا يساهم في عملية التسيير، مما أدى إلى التأثير في اتخاذ قرارات الإدارية، مثلما يوضحه المبحوث رقم 11، 42 سنة من العمر، 22 سنة أقدمية، إشراف، قسم الإنتاج "... من قبل النقابي عندما يقول كلمة كلمة، كلمته مسموعة عند المدير، الآن النقابي هو الأخير ...".

هذه الوضعية جعلت النقابة ترتبط بالإدارة أكثر من ارتباطها بالعمال باعتبارها وسيلة لتنفيذ مخططاتها، مما جعلها تبتعد عن الأهداف الحقيقية المنوطة بها التي نشأت من أجلها و هي حماية مصالح العمال و المؤسسة على حد سواء، مثلما يوضحه المبحوث رقم 02، 47 سنة من العمر، 03 سنة أقدمية، إشراف، قسم الإنتاج "... النقابة حسب اعتقادي هي المحامي العمال، نحن محامينا في صف الإدارة، النقابة هنا تعمل

ضد العامل، تقول شيء يقول لك إذا أعجبك أعجبك و إذا لم يعجبك أخرج ...".
فارتباط النقابة بالإدارة و بعدها عن القاعدة مع اهتمامها بمصالحها و مصالح مقربها، جعلها تعجز عن توعية العمال للحفاظ على المؤسسة و النهوض بها، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي و وجود منافسين في السوق، مثلما يوضحه المبحوث رقم 20، 47 سنة من العمر، 27 سنة أقدمية، تنفيذ، قسم الخدمات " ... النقابة لا تقوم بتوعية العمال ...".

هذا ما أدى إلى سيطرت العلاقات الشخصية في تنظيم علاقات العمل خاصة بين العمال و النقابة، و ابتعاد النقابة عن أهدافها الأساسية، تحولت بذلك النقابة إلى مصلح اجتماعي، سواء بين العمال في ظل انتشار الأناية و الغيرة التي أدت إلى انتشار العنف بينهم و الذي يمكن أن يصل إلى الإدارة و بذلك تطبيق القانون عليهم، أو بين العمال و الإدارة، عند ارتكاب العمال لأخطاء مهنية، فالنقابة تتدخل للتخفيف من العقوبة التي تطبق على العمال، مثلما يؤكد أكثر من ربع المبحوثين، و يوضحه نفس المبحوث السابق رقم 01 " ... النقابي لا يترك الأذى يلحق بالعامل، عندما يخطئ العامل ويصل لمجلس التأديب يدافعون عنه، لا يقطعون الأرزاق ...".

إن انحياز النقابة لصالح فئة معينة في بعض الأحيان ساعد على انتشار النميمة بين العمال في ظل التكتلات، التي أدت إلى زيادة الصراعات بين مختلف الفئات السوسيو مهنية، فالنقابة لم تعمل على حل المشاكل بين العمال بل زادت منها، فعدم الاتفاق بين العمال أو بين العمال و النقابة كأفراد تجعل من هذا الأخير يستغل وضعه النقابي للضغط على العمال، مثلما يوضحه المبحوث رقم 08، 36 سنة من العمر، 14 سنة أقدمية، إشراف، قسم الخدمات " ... النقابة من المفروض أنتخبت لتدافع على العمال، الآن اثنان من العمال لا يتفان، أحدهما يشي بالآخر للنقابة، و النقابي يصبح يضغط على العامل الذي لا يحبه، من المفروض النقابة تصلح بينهم ...".

فالنقابة في ظل انتشار الصراع بين العمال، و سوء العلاقات الاجتماعية بينهم مع تدهور وضعية و مكانة المؤسسة الاقتصادية أثر على وضعية و مطالب النقابة ، و أصبحت النقابة تلعب دور المصلح الاجتماعي بين العمال لفرض النظام داخل المؤسسة ، مثلما يوضحه المبحوث رقم 03 ، من جنس أنثى، 52 سنة من العمر، 15 سنة أقدمية ، تنفيذ، قسم الإنتاج " ... تقول النقابة للعامل شُد لسانك و الذي يظلمك نحن هنا... ". و بالتالي فإن تدهور مكانة المؤسسة الاقتصادية أدى إلى العجز الكلي عن تحديد مطالب النقابة، خاصة تلك المتعلقة بالمطالب المادية للعمال، مثلما يوضحه المبحوث رقم 07 ، من جنس أنثى ، 35 سنة من العمر، 10 سنوات أقدمية ، إشراف، قسم الإدارة" ... طلبنا نقل ، مطعم لم يلبي أي منهم، عندنا نصف ساعة في الغذاء لم يستطيعوا حتى تمديدها بنصف ساعة أخرى ، عندما تصل الساعة 12 نعاني كثيرا...".

فالامتيازات التي تحصلت عليها النقابة في ظل التسيير الاشتراكي و الحماية القانونية التي أصبحت من خلالها النقابة وسيلة ترقية اجتماعية، يطمح من خلالها العمال إلى إعطاء أولوية تحقيق مصالحهم الشخصية، على المصالح العامة للعمال والمؤسسة، خاصة من خلال ضمان مناصب ذات مسؤولية الأمر الذي أدى إلى تشتت العمال و انتشار الأنانية بينهم، مما أدى إلى عدم التعاون بين النقابة و العمال و فقدان الثقة بينهم، مثلما يوضحه المبحوث رقم 03، من جنس أنثى، 52 سنة من العمر، 15 سنة أقدمية، تنفيذ، قسم الإنتاج " ... لا يوجد تعاون، النقابة كلهم مسؤولي مصالح، لا يوجد أحد منهم يعرف القراءة، اسمه لا يعرفه، الشركة كيف تُسَيَّر برئيس مصلحة لا يعرف القراءة...".

6. نتائج الدراسة:

انطلاقا من تحليل فرضية الدراسة استطعنا التوصل إلى النتائج التالية:

- تحول المؤسسة من نظام التسيير الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الحر من خلال الإصلاحات الاقتصادية، و غياب الضمانات الاقتصادية ووجود المنافسة الشرسة أدى الى تدهور وتراجع مكانة المؤسسة في السوق الوطنية.

- تدهور وتراجع الاقتصادي للمؤسسة أدى الى تراجع مكانة النقابة والعمال على حد سواء باعتبارهم شريك اجتماعي، الأمر الذي أدى الى عجز النقابة على التأثير في القرارات الإدارية.

- تدهور و تراجع مكانة النقابة في المؤسسة جعلها تهتم أكثر ببناء علاقات اجتماعية مع الإدارة من أجل الحفاظ على مكتسباتها أكثر من الاهتمام ببناء علاقات اجتماعية مع العمال لتجنيدهم لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية. مما أدى الى سيطرت العلاقات الشخصية على العلاقات الرسمية في بناء العلاقات سواء بين النقابة والإدارة أو بين النقابة والعمال، مما جعل النقابة تبتعد عن أهدافها الأساسية.

- انشغال النقابة ببناء العلاقات الشخصية وترجيح الأهداف الضيقة على الأهداف العامة، جعلها تساهم بشكل كبير في ظهور التكتلات العمالية الأمر الذي أدى الى ظهور وزيادة حدة الصراع و التوترات الاجتماعية في المؤسسة خاصة بين العمال.

- هذه التوترات والصراعات أدت الى إعادة أدوار النقابة باعتبارها تحولت إلى مصلح اجتماعي بين العمال من أجل التقليل من هذه الصراعات وفرض النظام العام داخل المؤسسة .

-سعي النقابة للحفاظ على الامتيازات المحققة في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات و باعتبارها وسيلة من وسائل الترقية الاجتماعية جعلها تعطي الأولوية لتحقيق المصالح الشخصية لأعضائها على المصالح العامة للعمال والمؤسسة، مما أدى إلى تشتت العمال و انتشار الانانية بينهم، و بالتالي عجزها عن بناء علاقات اجتماعية تسمح بالمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة والعمال على حد سواء في ظل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الشرسة.

7. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة و باعتبار أن التنظيم الصناعي هو جزء من البناء الاجتماعي العام فهو يتأثر بطريقة مباشرة بمختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للمجتمع، مما أدت إلى توجيه الفعل العمالي إلى تحقيق المصالح الفردية على المصالح العامة للمجتمع خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية للمجتمع بشكل عام والعمال بشكل خاص، نتيجة بعد النقابة عن الطبقة العمالية، مما أدى إلى تدهور القطاع الاقتصادي الصناعي.

إن تدهور القطاع الصناعي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في ظل انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر عمل على تدهور مكانة النقابة و العمال على حد سواء ، خاصة في ظل المزايا التي تحصلت عليها في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، مما جعلها تصبح هيكلًا من هياكل الدولة تساعد على تنفيذ مخططاتها الأمر الذي أدى إلى ابتعاد النقابة وفشلها في بناء علاقات اجتماعية أساسها التضامن حتى يساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية و الاقتصادية للعمال و المجتمع على حد سواء.

. قائمة المراجع

- اعتماد، محمد علام ، (2004) ، العمال والتحولت الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة .
- القانون رقم 12/78 المؤرخ في 1 رمضان 1398هـ الموافق ل 5 اب / اغسطس 1978 يتضمن القانون الأساسي العام للعمال . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 32، (8 اب / اغسطس 1978) ص (725-735) .
- الميللي محمد ، (1984) ، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر .
- جابي عبد الناصر، (2001) ، من الحركات العمالية إلى الحركات الاجتماعية ، معهد الوطني للعمل ، الجزائر .
- بولكعبيات إدريس، (2018) ، أي مستقبل للحركة العمالية ، دراسة سوسيولوجية في تجليات المجتمع المدني الجزائري ، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر .

- منظمة الوحدة العربية، (1978) ، *أهمية الثقافة العمالية وأثرها في التنمية وكيفية إدارة وتسيير أجهزة ومراكز الثقافة العمالية*. المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر .
- **محيو احمد** ، (1982)،"القانون العام للعامل الجزائري" ، ترجمة إنعام البيوض ، *المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية والسياسية* . العدد 2 مارس .
- ADDI Lahouri , (2002) , *Sociologie et anthropologie chez Pierre BOURDIEU* .
Le paradigme anthropologie kabyle et ses conséquences théoriques , Paris , la découverte.
- BARBILLON Enrik , LE ROY Jeanne ,(2012) ,*De la problématique à l'analyse Pratique* , Enrik Editions , Paris , France .
- CHIKHI Said, (1994) , *questions ouvrières et rapports sociaux en Algérie* ,NAQD , N°6 , p7 .
- DJEGHLOUL Abdelkader ,(1986), *Huit études sur l'Alger* .E.N.A.L. Alger .
1986 . p 103 .
- GRAINE Larbi , (2010), *ALGERIE Naufrage de la fonction publique et défi syndical* ,
Entretiens , L' Harmattan , Paris , France.
- SABINE Erbes -Seguin , (2010) , *La sociologie du travail* . 3 emeEdition , La
Découverte , Paris.